الأحـوال الصحية في مصـر (١٩٤٥ـ١٩٦٧م)
"دراسة تـاريخية وثـائقية"

إعداد

الباحثة/ أمنية عاطف صلاح محمد
باحثة ماجستير في الآداب تخصص/ تـاريخ حديث ومعاصر
كلية الآداب ـ جامعة أسيوط

تـاريخ الاستلام : ٢/ ٩/ ٢٠٢٢م
تـاريخ القبول : ١٥/ ٩/ ٢٠٢٢م

ملخص:

لقد عكفت تلك الدراسة على محاولة الكشف عن دور الحكومة المصرية في تطور المنشآت الصحية مثل المستشفيات، الوحدات الصحية الريفية، مراكز الأمومة والطفولة، مراكز تنظيم النسل، المعامل الطبية، وكذلك الكشف عن الأمراض المتوطنة والمعدية في مصر وإمكانات الحكومة في مواجهة هذه الأمراض التي تعرضت لها البلاد.

كما تناولت هذه الدراسة معاناة القرى المصرية من كثير من المشاكل مثل عدم وجود المساكن التي تتوافر فيها الشروط الصحية للحياة الآدمية وتلوث مياه الشرب وعدم وجود صرف صحي وحمامات ومراحيض مما كان له أثر كبير في تفشي الأمراض والأوبئة ونتيجة لذلك وضعت الدولة الكثير من المشاريع لتحسين أحوال الصحة العامة داخل القطر المصري فبذلت الحكومة قصارى جهدها لتعميم مياه الشرب وإدخال المياه النقية في أنحاء البلاد المصرية فضلًا عن مشاريع المجاري والصرف الصحي وغيرها من تحسين المساكن والمرافق العام وإزالة القمامة والقاذورات من الشوارع وإنشاء الحمامات الشعبية والمراحيض لمقاومة الأمراض والأوبئة.

ولم تغفل الدراسة دور الحكومة في تطور التعليم الطبي في مصر وذلك للعمل علي زيادة عدد المتخرجين من الأطباء والصيادلة وهيئات التمريض لسد الحاجة إليهم في المنشآت الصحية الجديدة بدلًا من الاستعانة بالأجانب.

Abstract:

The study also sought to reveal the role of the Egyptian Government in the development of health facilities such as hospitals, rural health units, maternal and child centers, birth control centers and medical laboratories, as well as the Government's capacities in confronting these diseases to which Egypt has been affected.

The study also examined many problems that affected Egyptian villages, such as the contamination of drinking water and the lack of sanitation, bathrooms and toilets, which had a great impact on the spread of diseases and epidemics. As a result, the State developed a number of projects to improve public health conditions within the country. The Government made every effort to extend drinking water and introduce clean water throughout Egypt, in addition to sewage, sanitation and other projects to improve housing and public utilities and to remove garbage The waste from the streets and the construction of public bathrooms and toilets to fight against diseases and epidemics.

The study did not overlook the role of the Government in the development of medical education in Egypt, with a view to increasing the number of graduates of doctors, pharmacists and nursing staff to meet the need in new health facilities, rather than seeking the help of foreigners.

أولًا: المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلي آله وصحبه أجمعين وبعد،،،

تعد الصحة هي العمود الفقري لحركة الإنسان ومن ثم حركة الكون بأكمله. وبالتالي فالاهتمام بالصحة يأتي على رأس أولويات العمل الاجتماعي والسياسي والأكاديمي.

ولا شك أن دراسة الأحوال الصحية في مصر يدل على مدى اتساع المشاكل الصحية وتشعبها ومدى الجهد الذي بذلته الحكومة للقضاء على هذه المشاكل.

ثانيًا: المنشآت الصحية في مصر :

لقد كان عدد المستشفيات والعيادات في مصر عام ١٩٤٥م قليلًا جدًا وذلك مقارنة بما يحتاجه المصريون من رعاية وعناية صحية وذلك نتيجة عدم توفر الإمكانيات المالية الكافية للتوسع في إنشاء المستشفيات والعيادات المتنقلة.(١)

ولقد عملت الحكومة على الارتقاء بالمستشفيات الجامعية في مصر والتي كانت تابعة لوزارة الصحة العمومية(*) في ذلك الوقت فقد اعتمدت وزارة المالية في السنة المالية ١٩٤٥/١٩٤٦م مبلغ قدره ٢٩,٥٠٠ج.م لكي تصرف على مستشفيات جامعة فؤاد الأول (القاهرة) ومستشفيات جامعة فاروق الأول (الإسكندرية).(٢)

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م بدأت وزارة الصحة الاهتمام بمستوى المستشفيات فقد شكلت لجنة ضمت الخبراء والإخصائيين من أطباء الوزارة وذلك لدراسة وسائل الارتقاء والارتفاع بمستوى المستشفيات.(٣)

وقد أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارًا بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه من ميزانية وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣م وذلك لتجهيز أربعة مستشفيات عامة يوجد في كل مستشفى منها (٣٠٠) سرير.(٤)

ولقد اعتمد وزير الخزانة في ميزانية ١٩٦٤/١٩٦٥م مبلغ (٦٥٨,٠٠٠) جنية تخصص لوزارة الصحة لإنشاء مستشفيات للحميات ومستشفيات عامة ومركزية واستكمالًا لإنشاء العيادات الخارجية.(٥) وخصص وزير الصحة الاعتمادات المدرجة في خطة عام ١٩٦٥/١٩٦٦م لإصلاح المستشفيات التي أوشكت على الانتهاء لإمكان تشغيلها.(٦)

وفي عام ١٩٦٧م عملت الوزارة على استكمال التجهيزات الميكانيكية والكهربائية في جميع المستشفيات داخل القطر المصري، واستكمال عدد كبير من الأسرة منها ١٢٠٠ سرير في مستشفيات محافظة القاهرة وحدها.(٧)

الوحدات الصحية الريفية:

تقدمت وزارة الصحة العمومية في عام ١٩٤٦م بوضع برنامج للأعمال الصحية في مصر منها تجهيز المجموعات الصحية في الريف، بحيث تحتوي كل مجموعة صحية على عشرين سرير وذلك لمقاومة الأمراض المتوطنة في الريف، ولتؤدي هذه المجموعات أعمالًا علاجية وجراحية، وقد بلغ عدد المجموعات الصحية في البلاد عام ١٩٤٦م (١٢١) مجموعة.(٨)

وفي ٧ إبريل ١٩٥٤م تمت الموافقة على مشروع الوحدات المجمعة وذلك ضمن برنامج ضخم للرعاية الاجتماعية. ويقضي المشروع بتقسيم الريف إلى مناطق تضم كل منطقة حوالي ١٥ألف نسمة تقوم بخدمتها وحدة مجمعة.(٩)

وفي يناير ١٩٦٢م قام مشروع الوحدات الصحية الريفية لتغطية الريف بالخدمات الصحية الريفية وذلك عن طريق إنشاء وحدة صحية ريفية لكل (٥٠٠٠) نسمة سواء كانوا في قرية واحدة أو مجموعة من القرى.(١٠)

وفي عام ١٩٦٥/١٩٦٦م أدرج وزير الخزانة مبلغ قدره٧٥٠ ألف جنيه للإنفاق على الوحدات الصحية الريفية.(١١)

مراكز الأمومة والطفولة:

لقد كانت بداية ظهور خدمات رعاية الأمومة والطفولة في مصر على أسس تطوعية[١٢]، ففي عام ١٩١٢م أنشئ أول عيادة للحوامل في مصر، ثم أول مركز لرعاية الطفل بعد ذلك بسنة واحدة.[١٣]

وقد أدرجت وزارة الصحة العمومية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥/ ١٩٤٦م مبلغ قدره ٩ آلاف جنيه لإنشاء مركزين لرعاية الأمومة والطفولة.[١٤]

وفي عام ١٩٥٤م عملت الدولة على التوسع في خدمات رعاية الأمومة والطفولة وزيادة عدد المراكز والوحدات التي تقدم هذه الخدمات.[١٥] كما كانت فترة الستينيات علامة فارقة في زيادة خدمات ونشاط مراكز رعاية الأمومة والطفولة وتتمثل هذه الخدمات في رعاية الحامل والجنين صحيًا، ووقاية الأطفال وعلاجهم منذ الولادة.[١٦] حيث عملت الوزارة علي إنشاء وتجهيز ٦٦ مركز رعاية الأمومة والطفولة في مشروع خطة الخمس سنوات الأولى (١٩٦٠-١٩٦٥م)[١٧]. ففي عام ١٩٦٦م بلغ عدد الوحدات التي تقوم بخدمات رعاية الأمومة والطفولة (١٧٩٩) وحدة.[١٨]

مراكز تنظيم الأسرة:

لم تكن مشكلة تنظيم الأسرة معروفة قبل ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢م، فقد كان تنظيم الأسرة يحدث تلقائيًا وذلك بسبب الموت للصغار وذلك لعدم وجود الرعاية من أي نوع[١٩]، ولكن ظهرت هذه المشكلة بعد الثورة بسبب نقص وفيات الأطفال نتيجة اهتمام الدولة برعاية الطفل[٢٠]، وتضاعف معدل النمو السكاني في مصر من عام ١٩٤٧م حتي ١٩٦٥.[٢١]

وفي عام ١٩٦٥م أعلنت الحكومة أول سياسة قومية للسكان وتنظيم الأسرة بصدور القرار الجمهوري رقم ٤٠٧٥ في ١٣ نوفمبر ١٩٦٥م بتكوين المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة برئاسة رئيس مجلس الوزراء.[٢٢]

ولقد ارتبطت خطة تنظيم النسل بضرورة العمل على توفير وسائل التنظيم من عقاقير وأخصائيين ومراكز خدمة، على أن يكون ذلك بطريقة منتظمة ومستمرة. وبحيث تكون العقاقير موجودة في أي وقت.(٢٣)

المعامل الطبية:

لقد بدأت الدولة الاهتمام بالمعامل الطبية بداية من عام ١٩٤٥م عند إفتتاح معمل المصل واللقاح بالعجوزة.(٢٤)

وفي عام ١٩٥٣م اجتمعت إحدى اللجان الصحية وذلك لبحث مشروعات المعامل تطبيقًا لتنفيذ مشروعات الخمس سنوات.(٢٥)

وقد اعتمدت وزارة الصحة في مشروع الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠-١٩٦٥م) مبلغًا قدره ٤١٨,٨٥٠ جنيه يصرف على مشاريع المعامل.(٢٦)

ثالثا: المجهودات الحكومية في مواجهة الأمراض المتوطنة والمعدية:

تعتبر مشكلة الأمراض المتوطنة والمعدية من أخطر مشاكل مصر وأكثرها تعقيدًا فمعظم سكان القطر المصري وخاصة طبقة الزراع مصابة بهذه الأمراض(٢٧)، وكان من نتيجة القصور في إجراءات النظافة الأثر الكبير في تفشي عدد كبير من الأمراض والأوبئة، فكان شعب مصر فقيرًا والنظافة لا تتيسر للغالبية العظمى من الشعب.(٢٨)

وقد عملت وزارة الصحة على خفض أضرار تلك الأمراض عن طريق إنشاء وحدات خصصتها لفحص المرضى وعلاجهم، وقد بلغت عدد هذه الوحدات حتى عام ١٩٥٣م (١٠٢) وحدة ووزعت هذه الوحدات بالتساوي على أن يكون لكل مركز إداري وحدة.(٢٩)

وكان يوجد في مصر نحو١٢ مليون مريض بأمراض متوطنة ومعدية ومع ذلك لا يخصص لميزانية وزارة الصحة في مصر غير ٤% من ميزانية الدولة.(٣٠)

ثـم بعـد ذلـك اتخـذت الـوزارة مشـروع العـلاج الشـامل فـي مكافحـة الأمـراض المتوطنـة والمعديـة وهـو مشـروع ينقل نشـاطه إلـى قلـب الريـف ويجمـع بـين الخـدمات المطلوبـة من مقاومـة إلـى عـلاج إلـى إرشـاد صـحي حتـى يفهم المواطنـون طبيعـة هذه الأمراض ومقدار خطورتها.[٣١]

رابعًا: أحوال الصحة العامة في مصر:

ولقد ثبت أن مبعث الوباء والأمراض هو سوء أحوال الصحة العامة فكان يوجد كثير من القرى في مصر تفتقر إلى وجود المياه الصالحة للشرب وصرف صحي؛ بالإضافة إلى وجود الكثير من البرك والمستنقعات في معظم شوارع القرى المصرية.[٣٢]

لذا اهتمت الحكومة بأحوال الصحة العامة وتحسين الصحة القروية فأصدرت قانون تحسين الصحة القروية للنهوض بالقرية المصرية وسكانها صحيًا وكذلك جاء بالقانون العمل على إصلاح البيئة من الوجهة الصحية وكذلك كوسيلة أساسية للقضاء على الأمراض المتوطنة والمعدية ورفع المستوى الصحي للفلاح وذلك عن طريق تعميم المياه الصالحة للشرب وردم البرك والمستنقعات وإنشاء مشاريع الصرف الصحي وتطهير المجاري وإنشاء الحمامات والمغاسل العمومية وإصلاح دورات مياه المساجد وإصلاح مساكن القرية وإدخال المراحيض القروية بها.[٣٣]

خامسًا: العلاج والمهن الطبية في مصر:

تطور الصناعات الدوائية:

لقد كانت صناعة الدواء في مصر صناعة بدائية ضعيفة جدًا[٣٤] ففي عام ١٩٤٥م بلغ الإنتاج المحلي للدواء على ما يقرب ١٠%حيث كان استيراد الأدوية المصدر الرئيسي للاستهلاك[٣٥] وذلك لسد ٩٠% من الاحتياجات[٣٦]؛ مما أدى إلى غلاء أسعار الدواء[٣٧] حيث عجز الشعب عن شراء ما يحتاج إليه من دواء.[٣٨]

ولقد اهتمت الحكومة بمشكلات الصناعات الدوائية في مصر بداية من عام ١٩٥٢م[٣٩]، واستمرت الحكومة في تطوير الصناعات الدوائية[٤٠]، حتى وصلت قيمة إنتاج الأدوية في مصر عام ١٩٦٦/١٩٦٧م إلى ٢٢ مليون جنيه.[٤١]

التأمين الصحي:

لقد التزمت الدولة بالتأمين الاجتماعي[٤٢] حتى صدر القانون رقم ٦٣ لعام ١٩٦٤م في مارس ١٩٦٤م يتضمن تطبيق التأمين الصحي على العاملين بالقطاعين العام والخاص الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي مقابل اشتراك ٤% من الأجور الشهرية يسددها صاحب العمل بالإضافة إلى ١% من الأجر الشهري يسدده العامل[٤٣]، وقدر عدد هؤلاء جميعًا بما يقرب ٣ مليون مواطن.[٤٤]

ولقد طبق المشروع في بادئ الأمر على ٨٥٠ ألف موظف وعامل في الحكومة والهيئات العامة.[٤٥] وفي ٣١ أكتوبر ١٩٦٤م أصدر رئيس الجمهورية قرار رقم (٣٢٩٨) لسنة ١٩٦٤م بشأن نقل مسئولية تنفيذ التأمين الصحي على العاملين الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي.[٤٦]

ولقد بدأ تطبيق هذا القانون على العاملين الذين يعملون في المؤسسات التي يزيد عدد العاملين بكل منها على ١٠٠عامل بمحافظة الإسكندرية.[٤٧] ثم بعد ذلك تم تعميم نظام التأمين الصحي حتى زاد عدد المنتفعين بهذا المشروع ووصل عددهم في عام ١٩٦٧م إلى ١٧١ منتفع.[٤٨]

المهن الطبية:

تعد المهن الطبية في مصر من المهن الإنسانية التي لا غنى عنها، لذا عملت الدولة على الاهتمام بتطور التعليم الطبي وإنشاء العديد من المدارس والكليات والمعاهد الخاصة بها.[٤٩]

اهتمت الدولة بمهنة الطب وذلك لتحسين الخدمات الطبية في مصر والارتقاء بالمستوى الصحي للسكان وذلك عن طريق زيادة عدد الأطباء وتطوير التعليم الطبي.

ولقد عانت وزارة الصحة من النقص الكبير في عدد الأطباء في مصر ووجد أن كليات الطب عاجزة عن تقديم العدد المطلوب لسد الحاجة إليهم في المنشآت الصحية الجديدة(٥٠)؛ لذا عملت الحكومة على زيادة عدد كليات الطب البشري في مصر فوصلت في عام ١٩٥٠م إلى ٣ كليات؛ وأدى ذلك إلي زيادة عدد الأطباء في مصر.(٥١)

كما عملت الدولة على تطوير تعليم الصيدلة وذلك لزيادة عدد الصيادلة ففي عام ١٩٥٥م أنشأت كلية الصيدلة بعد أن كانت مدرسة تابعة لكلية الطب وبذلك أصبحت كلية الصيدلة لها كيانها الخاص.(٥٢) وفي عام ١٩٥٦م أنشئت أول كلية للصيدلة في الإسكندرية.(٥٣)

واهتمت الحكومة أيضًا بمهنة التمريض فعملت على زيادة عدد المدارس الخاصة بالتمريض ففي عام ١٩٦٤م أنشأت الوزارة تسع مدارس للتمريض ليتخرج منها الممرضات، وزيادة عدد المدارس التي يتخرج منها مساعدات الممرضات حتى أصبح لكل محافظة مدرسة واحدة على الأقل.(٥٤)

ولقد توسعت الحكومة في إنشاء مدارس الزائرات الصحيات زاد عددهم في عام ١٩٦٥م إلى ست مدارس وبلغ عدد المتخرجات منهن ٢٥٠ زائرة.(٥٥)

الهوامش

(1) American National Archive, Washington, U.S.A, Department of state, office of intelegance research, the problem of Agrarian reform in Egypt, report No 4994, January 30, 1951, P32.

(*) وزارة الصحة العمومية: من الوزارات القديمة التي ظلت باسمها "وزارة الصحة العمومية" حتى عام ١٩٥٨م، ثم حذفت منها كلمة (العمومية) لتصبح "وزارة الصحة". محمد زهدي موسى وآخرون: الوزارات المصرية ١٩٥٣/١٩٦١م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م، ج٢، ص٤٥.

(٢) مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الرابع، الجلسة الحادية والأربعون، ٢٢يولية ١٩٤٦م، ص٣٣٨.

(٣) مجلس الأمة: الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد الأول، الجلسة العاشرة، ٢١ أغسطس ١٩٥٧م، ص٣٤١.

(٤) المصدر نفسه: الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة الرابعة والعشرون، ١٥يونيو ١٩٦١م، ١٥٩٧.

(٥) المصدر نفسه: الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة العشرين، ١٠ فبراير ١٩٦٥م، ص١٥٤٤.

(٦) المصدر نفسه: الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الحادية عشر، ٣٠ يناير ١٩٦٦م، ص٨٥٠.

(٧) الجمهورية: العدد٢٧٧٧٢، ١٥ يناير ١٩٦٧م، ص٧.

(٨) مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الرابع، الجلسة الحادية والأربعون، ٢٢ يوليو ١٩٤٦م، ص٣٣٧١.

(٩) الهلال: العدد الثاني، فبراير ١٩٦٣م، ص١٧.

(١٠) وزارة الصحة: التقرير السنوي لعام ١٩٦٦م، المطبعة الأميرية، القاهرة، د.ت، ص١.

(١١) هشام رفعت عبد الوهاب: القضايا الاجتماعية في مجلس الأمة (١٩٥٧-١٩٧١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بأسيوط، ٢٠١١م، ص٣٠٧.

(١٢) عبد الخالق فاروق: الصحة وأحوال الفقراء، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٣م، ص٢٨.

(١٣) نجيب محفوظ: حياة طبيب، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠١٣م، ص١٧٢.

(١٤) مجلس النظار والوزراء: ملف بعنوان / اعتمادات وزارة المالية في السنة المالية (١٩٤٥/١٩٤٦م)، محفظة رقم (٥)، كود أرشيفي(٠٤٩٨٥٢-٠٠٧٥)، ص٢٩٦.

(١٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٦٨، القاهرة، ١٩٦٩م، ص١٢٩.

(١٦) المصدر نفسه: الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٦٦م، القاهرة، ١٩٦٧م، ص١٤٥.

(١٧) وزارة الصحة: التقرير السنوي لعام ١٩٦٦، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

(١٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية ١٩٥٢-١٩٦٦م، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

(١٩) أحمد خليفة: رأي مواطن في تنظيم الأسرة، العلاقات العامة بالشئون الاجتماعية، ٢٠٠١م، ص٦٣.

(٢٠) المرجع نفسه: ص٥.

(٢١) أحمد فؤاد رسلان: الأمن القومي المصري للمجتمع المصري المعاصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م، ص١٩٥.

(٢٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢-١٩٨٢م)، المجلد العاشر، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥م، ص٨٣٩.

(٢٣) المصور: العدد ٢١١٠، ١٥ يناير ١٩٦٥م، ص٣٤.

(٢٤) هشام رفعت عبد الوهاب: مرجع سبق ذكره، ص٣٤٥.

[٢٥] وزارة الصحة العمومية: مشروعات وزارة الصحة العمومية (مصلحة المسائل الصحية والبحوث الفنية)، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٤م، ص٢٢٤.

[٢٦] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مختارات من الإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥١/١٩٥٢-١٩٦٣/١٩٦٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٦٤م، ص٧٧.

[٢٧] وزارة الصحة العمومية: مشروعات وزارة الصحة العمومية (مصلحة المسائل الصحية والبحوث الفنية)، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

[٢٨] مجلس الشيوخ: دور الانعقاد الثالث والعشرين، الجلسة الرابعة، ١٦ ديسمبر ١٩٤٧م، ص١٣٠.

[٢٩] وزارة الصحة العمومية: مشروعات وزارة الصحة العمومية (مصلحة المسائل الصحية والبحوث الفنية)، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

[٣٠] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مختارات الإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥١م / ١٩٥٢م-١٩٦٣م / ١٩٦٤م/، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٦٤م، ص٦٨.

[٣١] هشام رفعت عبد الوهاب: مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٢.

[٣٢] مجلس النظار والوزراء: ملف بعنوان/ جلسة مجلس الوزراء ١١ يناير ١٩٤٨م، كود أرشيفي (٠٥٦٤٣٣- ٠٠٧٥)، د. ت، د.ص.

[٣٣] وزارة الصحة العمومية: مشروعات وزارة الصحة العمومية (مصلحة المسائل الصحية والبحوث الفنية)، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٩.

[٣٤] المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية: التقرير السنوي لنشاط المؤسسة، ١٩٦٤م، ص١٣.

[٣٥] رضا مصطفي عبد الرازق: مصادر المعلومات غير التقليدية والأخطاء الجسيمة في النشرات الداخلية، القاهرة ، دار الكتب المصرية، ٢٠٠١م، ص٥٢.

(٣٦) المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية: مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٣٧) رضا مصطفى عبد الرازق: مرجع سبق ذكره، ص٥٢.

(٣٨) المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية: مصدر سبق ذكره، ص١٣.

(٣٩) المصدر نفسه: ص١٥.

(٤٠) أحمد دسوقي محمد إسماعيل: تحليل السياسة العامة الدوائية، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠٨م، ص٧٤.

(٤١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٢–١٩٦٧م)، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٧٤.

(٤٢) مجلس الأمة : الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الثانية، ١٠ يناير ١٩٦١م، ص٩٥.

(٤٣) محمد محمود الكاشف: التأمين الصحي التعاوني في خدمة البيئة، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، مجلد١٤، العدد ١٥٧، مايو ١٩٨٢م، ص٣٩.

(٤٤) وزارة الصحة: التقرير السنوي لعام ١٩٦٦، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

(٤٥) الأهرام: العدد٢٨١٦٧، ٢٣ يناير ١٩٦٤م، ص٣٢٣.

(٤٦) الجريدة الرسمية: العدد ٢٦١، ١٤ نوفمبر ١٩٦٤م، ص٢٠٢٥.

(٤٧) مجلس الأمة: الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة السابعة والثلاثين، أول يونيو ١٩٦٥م، ص٣٠٦٨.

(٤٨) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: مصدر سبق ذكره، ص٨٣٢.

(٤٩) وزارة العدل: مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية للثلاثة أشهر الثانية من سنة ١٩٤٩، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٢م، ص٢١٧.

(٥٠) مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادي الخامس، المجلد الثاني، الجلسة الثالثة والعشرون، ١١ إبريل ١٩٤٩م، ص٩١٧.

(٥١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مختارات من الإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥١/١٩٥٢- ١٩٦٣/١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص٨٢٢.

(٥٢) رءوف عباس حامد: تاريخ جامعة القاهرة، د.ن، ٢٠٠٦م، ص١٣٩.

(٥٣) تغريد مصطفى علي جمعة: النشر الإلكتروني في الجامعات المصرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م، ص٩١.

(٥٤) وزارة الصحة: التقرير السنوي لعام ١٩٦٦، مصدر سبق ذكره، ص ص١٣-١٤.

(٥٥) هشام رفعت عبد الوهاب: مرجع سبق ذكره، ص٣٢٠.

قائمة المصادر والمراجع

وثائق غير منشورة:

أولًا: وثائق أجنبية:

- American National Archive, Washington, U.S.A, Department of state, office of intelegance research, the problem of Agrarian reform in Egypt, report No 4994, January 30, 1951.

ثانيًا: وثائق عربية:

- مجلس النظار والوزراء:

- ملف بعنوان / اعتمادات وزارة المالية في السنة المالية (١٩٤٥/١٩٤٦م)، محفظة رقم (٥)، كود أرشيفي(٠٤٩٨٥٢-٠٠٧٥).

- ملف بعنوان/ جلسة مجلس الوزراء ١١ يناير ١٩٤٨م، كود أرشيفي (٠٥٦٤٣٣-٠٠٧٥).

- ملف بعنوان / جلسات مجلس الوزراء من أكتوبر إلى نوفمبر ١٩٥٣، كود أرشيفي (٠٥٧٩١٠-٠٠٧٥).

الوثائق العربية المنشورة:

- وزارة العدل: مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية للثلاثة أشهر الثانية من سنة ١٩٤٩، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٢م.

- وزارة الصحة العمومية: مشروعات وزارة الصحة العمومية (مصلحة المسائل الصحية والبحوث الفنية)، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٤م.

- وزارة الصحة : التقرير السنوي لعام ١٩٦٦م، المطبعة الأميرية، القاهرة، د.ت.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : مختارات في الإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥١/١٩٥٢ – ١٩٦٣/١٩٦٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٦٤م.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٦٦م، القاهرة، ١٩٦٧م.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٦٧، القاهرة، ١٩٦٨م.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة١٩٥٢-١٩٦٨م، القاهرة، ١٩٦٩م.

- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢-١٩٨٢م)، المجلد العاشر، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥م.

- المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية: التقرير السنوي لنشاط المؤسسة، يوليو ١٩٦٤م.

مضابط مجلس النواب:

- الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الرابع، الجلسة الحادية والأربعون، ٢٢يوليو ١٩٤٦م.

- الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادي الخامس، المجلد الثاني، الجلسة الثالثة والعشرون، ١١من إبريل ١٩٤٩م.

مضابط مجلس الشيوخ:

- دور الانعقاد الثالث والعشرين، الجلسة الرابعة، ١٦ ديسمبر ١٩٤٧م.

- مضابط مجلس الأمة الفصل التشريعي الأول:

- دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة العاشرة، ٢١ أغسطس ١٩٥٧م.

- دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الثانية، ١٠ يناير ١٩٦١م.

- دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة الرابعة والعشرون، ١٥ يونيو ١٩٦١م.
- دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثاني، الجلسة العشرين، ١٠ فبراير ١٩٦٥م.
- الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الحادية عشر، ٣٠ يناير ١٩٦٦م
- دور الانعقاد العادي الثالث، المجلد الثاني، الجلسة الثالثة والعشرون، ٣٠ إبريل ١٩٦٦م.

الدوريـــات :

- الأهرام، عام ١٩٦٤م.
- الجريدة الرسمية، عام ١٩٦٤م.
- الجمهورية، ١٩٦٧م.
- المصور، عام ١٩٦٥م.
- الهلال، عام ١٩٦٣م.

المراجع العربية والمعربة:

- أحمد خليفة: رأي مواطن في تنظيم الأسرة، العلاقات العامة بالشئون الاجتماعية، ٢٠٠١م.
- أحمد دسوقي محمد إسماعيل: تحليل السياسات العامة الدوائية، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠٨م.
- أحمد فؤاد رسلان: الأمن القومي المصري للمجتمع المصري المعاصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م.
- تغريد مصطفى علي جمعة: النشر الإلكتروني في الجامعات المصرية، دار العلوم للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨م.
- رءوف عباس حامد: تاريخ جامعة القاهرة، د.ن، ٢٠٠٦م.

- رضا مصطفى عبد الرازق: مصادر المعلومات غير التقليدية والأخطاء الجسيمة في النشرات الداخلية، القاهرة، دار الكتب المصرية، ٢٠٠١م.

- عبد الخالق فاروق: الصحة وأحوال الفقراء في مصر، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٣م.

- محمد زهدي موسى وآخرون: الوزارات المصرية ١٩٥٣/١٩٦١م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م، ج٢، ص٤٥.

المقالات والبحوث:

- محمد محمود الكاشف: التأمين الصحي التعاوني في خدمة البيئة، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، مجلد١٤، العدد ١٥٧، مايو ١٩٨٢م.

الرسائل العلمية:

- هشام رفعت عبد الوهاب: القضايا الاجتماعية في مجلس الأمة (١٩٥٧ – ١٩٧١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بأسيوط، ٢٠١١م.

المذكرات الشخصية:

- نجيب محفوظ: حياة طبيب، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠١٣م.